

دراسة بين «العمل الدولية» و«اليسوعية» حول عمالة الأطفال التسرب المدرسي والتدهور الاقتصادي فاقما الأزمة في البقاع والشمال

العائلية من شروط التقيد بالحد الأدنى لسن العمل. وتتضمن التدابير التي أوصت بها الدراسة معالجة هذه المشاكل ما يلي:

- تعديل قانون العمل لرفع الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٥، ورفعها إلى ١٨ في الأعمال الخطرة و١٣، في الأعمال الخفيفة، مع توسيع التغطية القانونية لتشمل الأطفال العاملين في القطاع غير المنظم.
- تعديل التشريع الخاص بحماية الأطفال بحيث يؤمن حماية أفضل للمشردين منهم ويعاقب من - يستغلونهم من البالغين.
- توسيع مفتشية العمل لتغطي سائر المناطق، والحرص على تطبيق توصياتها دون وجود أي تأثير غير مشروع.
- إدراج شؤون عمل الأطفال في جهود التنمية الوطنية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية، بدعم من مجلس الوزراء والبرلمان والحكومة المحلية والأحزاب السياسية والشخصيات الدينية.
- تحسين فرص الحصول على الخدمات العامة، ومنها التعليم العام الجيد عبر زيادة التمويل.

في منظمة العمل الدولية ندى الناشف، انه «لا يكمن التحدي في سن مزيد من التشريعات، بل في تطبيق التشريعات الحالية. نحن بحاجة إلى أدوات عملية تحدث فرقاً في حياة الأطفال الذين يعملون». وأضافت: «إن القضاء على عمل الأطفال بطريقة فعالة، بدءاً بأسوأ أشكاله، يستدعي اعتباره جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية الوطنية».

وكان لبنان من أولى الدول العربية التي صادقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية الخاصة بعمل الأطفال رقم ١٨٢ و ١٣٨ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ على التوالي، إضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. ولكن الأحكام الخاصة بالأطفال وبحقوقهم مبعثرة في عدة تشريعات في لبنان، ما يخلق إطاراً قانونياً مفرقاً.

ويعود ذلك في جزء منه إلى إدراج قضايا خاصة بالطفل، كسن الزواج وحضانة الأطفال، في قانون الأحوال الشخصية الذي يغطي شؤون الأسرة ويخضع لشريعة كل طائفة دينية.

علاوة على ذلك، تستثني المادة السابعة من قانون العمل اللبناني العمال المنزليين والعمال في القطاع الزراعي والشركات

في شمال لبنان من اللبنانيين و ٥,٣% من السوريين و ٥,٥% من العجور. كما كان أكثر من ٣٣% من هؤلاء الأطفال في الشمال أميين لا يعرفون القراءة والكتابة مقارنة مع نحو ٤٠% في البقاع حيث يعمل أغلب الأطفال في الزراعة أو الصناعة. وتحدث أغلب حالات التسرب ١٦ لتبلغ ذروتها في عمر الثالثة عشر، مع اتجاهات مماثلة في البقاع - المدرسي في الشمال في سن ١٠ كانت أعمار أغلب الأطفال الذين شملتهم الدراسة تفوق العشر سنوات، بيد أن بعضهم، ذكورا وإناثا، لم يتجاوز السادسة من العمر.

ويحصل الأطفال العاملون في كلتا المحافظتين على أجر أسبوعي يبلغ في المتوسط ٥١,٧٤٠ ليرة لبنانية في الشمال و ٥٠,٠٠٠ ليرة في البقاع.

وتسلط الدراسة الثانية التي حملت عنوان «جهود محاربة عمل الأطفال في لبنان: مسح السياسات والمبادرات المعيارية» الضوء على التقدم المحرز في مجال الإصلاح التشريعي والتنظيمي، كما تدعو إلى تلبية مزيد من المعايير الدولية وتطبيق القوانين الوطنية بصورة أفضل.

واعتبرت المديرية الإقليمية للدول العربية

خلصت دراستان أجرتهما منظمة العمل الدولية وجامعة القديس يوسف، إلى أن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتسرب المدرسي قد فاقما عمل الأطفال على الصعيد الوطني، لاسيما في الشمال والبقاع. ويعتبر الفقر والامية والبطالة أسباباً رئيسية لهذه الظاهرة، إضافة إلى ضعف تطبيق القوانين الوطنية المعنية بحماية الأطفال.

أجريت الدراسة الأولى التي تمحورت حول ظروف عمل الأطفال في محافظتي الشمال والبقاع من قبل قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة القديس يوسف في عام ٢٠١١ بدعم من منظمة العمل الدولية.

شملت الدراسة ١٠٠٧ أطفال يعملون تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشر، إضافة إلى ١٧٤ أسرة، بما في ذلك ٣٨ مقابلة معمقة مع أصحاب عمل في مناطق طرابلس، والميناء، والبدوي، وعكار، والبقاع بغية كشف النقاب عن الخصائص الديمغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأطفال العاملين، وأنواع الأعمال التي يقومون بها، وعواقب ذلك على تنميتهم الاجتماعية والبدنية والفكرية.

كان أكثر من ٨٥% ممن شملتهم الدراسة